E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/13
17 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

موجز للدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٨

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الأداء الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية في الفترة الأخيرة	١ - ١٨	٢
	ألف - النمو والاستقرار	١ - ١٦	٢
	باء - الإنصاف	١٧ - ١٨	٨
ثانيا	- قضايا السياسة العامة	١٩ - ٤٢	٨
	ألف - السياسات المتصلة بالنمو والاستقرار	١٩ - ٣٥	٨
	باء - السياسات المتعلقة بتشجيع النمو مع توفير الإنصاف .	٣٦ - ٤٢	١٢

* E/1998/100.

98-12821 260598 260598

أولا - الأداء الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية في الفترة الأخيرة

ألف - النمو والاستقرار

١ - ظل النمو الاقتصادي العالمي قويا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، حيث ارتفع متوسطه عن ٣ في المائة. وهذا اتجاه كان قد بدأ عقب فترة الانكماش التي سادت في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، وهو لا يزال بالتالي قائما. ومن ناحية أخرى، تباطأ النمو التجاري العالمي بشكل كبير في عام ١٩٩٦، ولكنه نهض مرة أخرى في عام ١٩٩٧. وبقيت الأسواق المالية العالمية مزدهرة، حيث ظل الانكماش ومعدل الفائدة منخفضين بالبلدان المتقدمة النمو، كما ظلت أسعار الأسهم المالية في حالة ارتفاع. ومع هذا، فقد كانت هذه الاتجاهات مصحوبة باطراد التقلبات في أسعار الأسهم وأسعار الصرف.

٢ - وكان التباطؤ في التجارة العالمية، وخاصة في القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية الرئيسية لدى البلدان النامية بالمنطقة، عاملا من العوامل التي أدت إلى زيادة عجوزات موازين المدفوعات الحسابية الجارية زيادة كبيرة. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية على الصعيد العالمي، فإن هذه التدفقات إلى البلدان النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد اتجهت نحو الانخفاض في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتباطؤ التجارة وهبوط التدفقات المالية إلى المنطقة يشكلان عنصران رئيسيان بشأن تهيئة تلك الحالة الاقتصادية الدولية التي أثرت بأسلوب معاكس على اقتصادات بلدان المنطقة ودفعت ببعضها إلى خضم أزمات حادة.

٣ - وفي حين أن تباطؤ التجارة قد أثر على غالبية اقتصادات البلدان، فإن هبوط التدفقات المالية إلى القطاع الخاص قد أثر إلى أقصى حد على اقتصادات بلدان شرقي آسيا وجنوبها الشرقي، وهبوط تدفقات المعونة قد أثر إلى أبعد مدى على اقتصادات أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية بالمحيط الهادئ.

٤ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، كان ثمة تعزز عام في الآداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا بالمنطقة (بخلاف البلدان الخمسة الواقعة في المحيط الهادئ)، وظل هذا الأداء قويا على نحو نسبي في عام ١٩٩٧. وفي إطار تنوع الظروف وتباين الأحوال المحلية، بقيت احتمالات التقدم عرضة للتشككات بعدد منها. وما فتئت غالبيتها تحاول، مع هذا، أن تجعل اقتصاداتها مستقرة وأن تحسن احتمالات النمو لديها على صعيد يتراوح بين المديين المتوسط والأطول أجلا من خلال تنفيذ تدابير للاستقرار والإصلاح الهيكلي. وبعضها قد خطط لتحقيق معدلات نمو تبلغ ٧ إلى ٨ في المائة فيما يتصل بالسنوات المتبقية من هذا العقد. وفي سياق هذا الهدف، كانت التدابير قيد الإعداد من أجل تخفيض عجوزات الميزانيات وموازين المدفوعات والحد من تضخم الأسعار وتحسين أداء الوفورات - الاستثمارات عن طريق زيادة تعبئة الموارد المحلية. وكان يضطلع بإصلاحات في القطاعات التجارية والاستثمارية والمالية بهدف تحسين الأداء الشامل. كما كان ثمة تشجيع للقطاع الخاص حتى يلعب دورا متزايدا وأكثر فعالية في عمليات التوفير - الاستثمار والإنتاج.

٥ - وظل الأداء الاقتصادي للبلدان الجزرية بالمحيط الهادئ يعكس تنوع الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان والموارد التي لديها ومستوى تنميتها وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية والداخلية التي كثيرا ما تتعرض لها. وحققت هذه البلدان بصفة عامة معدلات نمو تقل عن ٣ في المائة في السنوات الأخيرة، مما لا يبلغ في الكثير من الأحيان مستوى معدلات النمو السكاني ولا يكاد يسمح بأن تحسن في مستويات المعيشة. وتحسن الأسعار الدولية لبعض السلع، مثل الكاكاو ولب جوز الهند المجفف وزيت جوز الهند والذهب، قد مكن بعض البلدان من بلوغ معدلات نمو أكثر ارتفاعا إلى حد ما في عام ١٩٩٦. ولكن الاحتمالات المتصلة بعام ١٩٩٧ كانت أقل تأكدا، فأسعار السلع الزراعية والمواد الأولية، التي تعتمد عليها هذه البلدان إلى حد كبير، قد تعرضت لاتجاهات مختلفة.

٦ - وبحلول الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت غالبية اقتصادات البلدان بشمال آسيا ووسطها قد نجحت في عكس اتجاه الهبوط الاقتصادي الذي ساد منذ بداية التسعينات، وكذلك في وضع نفسها على بداية الطريق المؤدي إلى نمو إيجابي. وفي أعقاب النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، حقق الاتحاد الروسي نموا إيجابيا في عام ١٩٩٧. وزاد انكماش اقتصاد تركمانستان في عام ١٩٩٧، من جراء أزمة ترجع إلى حدوث انخفاضات حادة في إنتاج القطن والغاز الطبيعي، مما أدى إلى التأثير بشكل واسع النطاق على بقية مجالات الاقتصاد.

٧ - والمنجزات الإيجابية الأخيرة لهذه البلدان تعكس التقدم المحرز نحو تحقيق إصلاحات تنظيمية ومؤسسية وسياسية، مما بدأ منذ بضع سنوات من أجل تحويل الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا إلى اقتصادات سوقية حديثة. وقد تجلى نجاح الإصلاحات الاقتصادية بأبرز صورة في خفض معدلات التضخم وتثبيت أسعار الفائدة والقطع. ومع عودة الاستقرار ينتظر من هذه الاقتصادات أن تتلقى مزيدا من الدعم في مجالي الاستثمار والنمو من الآن وحتى عام ٢٠٠٠.

٨ - وفي جنوب آسيا وجنوبي الغربي، كان الناتج المحلي الإجمالي قويا ومستقرا على نحو نسبي، حيث بلغ ٦ إلى ٧ في المائة بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والهند. وفي باكستان وسري لانكا، تباطأ النمو كثيرا في عام ١٩٩٦، وذلك رغم ما كان متوقعا من انتعاش سري لانكا في عام ١٩٩٧. والأداء الشامل للبلدان بهذه المنطقة الفرعية يتأثر على نحو كبير بالأحوال الاقتصادية التي تؤثر بدورها على الإنتاج الزراعي، في سياق حصة هذا القطاع في الاقتصاد، وهي حصة لا تزال كبيرة. وكان ثمة استجابة طيبة للانتاج الصناعي بالنسبة للإصلاح الأخير على صعيد السياسة العامة وتدابير إعادة الهيكلة. ومع هذا، فإن توسع الإنتاج الصناعي بالكثير من البلدان قد ظل معوقا إلى حد كبير من جراء حالات نقص الطاقة وضعف الهياكل الأساسية. أما قطاع الخدمات، فقد كان أكثر مرونة، وقد أسهم على نحو كبير في النمو الشامل.

٩ - واتجه تزايد مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار نحو تعزيز الأنشطة الاستثمارية، وذلك رغم بقاء معدلات الاستثمار في مستوى منخفض بشكل عام. وركود معدلات الوفورات المحلية والإخفاق في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بمدى ملموس قد أعاقا نمو الاستثمارات. وثمة سبب رئيسي لهبوط معدل الوفورات المحلية، وهو ارتفاع عجوزات الميزانيات، التي ما فتئت البلدان تسعى إلى تخفيضها. وسادت معدلات

مرتفعة نسبيا للتضخم في باكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا. ومن ناحية أخرى، نجحت الهند في خفض معدلات التضخم بها إلى حد كبير.

١٠ - وخلال غالبية عام ١٩٩٦، بل وخلال فترة طويلة من عام ١٩٩٧ في الواقع، استمرت اقتصادات بلدان جنوب شرقي آسيا في تحقيق أداء قوي، حيث كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تقل بشكل طفيف عن متوسط معدلات الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وبلغت بروني دار السلام والفلبين وفييت نام، في الواقع، معدلات نمو تتجاوز ما حققه من متوسط نمو بالفترة ١٩٩١-١٩٩٥. ولكن هذه البلدان قد تأثرت على نحو معاكس بفعل التباطؤ الكبير في نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٦، ولا سيما في بعض القطاعات ذات الأهمية بالنسبة لصادرات جنوب شرق آسيا. ومن بين الاقتصادات التي تأثرت إلى أقصى حد، اقتصاد تايلند، حيث هبط معدل النمو نقطتين مئويتين تقريبا، رغم أن هذا الاقتصاد قد سجل مع هذا نموا في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وكذلك هبط معدل النمو بسنغافورة، من متوسط يعادل ٨,٥ في المائة بالنصف الأول من التسعينات إلى ما يعادل ٧ في المائة في عام ١٩٩٦.

١١ - وأدى التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تسليط الضوء على بعض مواطن الضعف الأساسية في الاقتصادات، ولا سيما فيما يتصل بالعجوزات الحسابية الجارية أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وثمة بلدان كثيرة قد ربطت عملاتها، بشكل أساسي، بدولار الولايات المتحدة، الذي ارتفعت قيمته إلى حد كبير منذ عام ١٩٩٥ مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وكان ارتفاع قيمة العملات المحلية، الذي ترتب على هذا، عاملا ضارا للصادرات، رغم أنه قد شجع من سرعة نمو الواردات. وفي بعض الحالات، زادت العجوزات الحسابية الجارية بصورة حادة، مما يمول بالتدفقات المالية المستمرة، وهذا قد أدى إلى زيادة عنصر الدين القصير الأجل. وخلال السنوات، أفضت هذه التدفقات إلى توسيع نطاق أصول المصارف. ووجهت نسبة كبيرة من القروض نحو استثمارات غير سليمة، مثل قطاع الممتلكات. والإفراط في العرض في هذا القطاع إلى جانب هبوط قيم الممتلكات قد بدأ تفاعلا متسلسلا. ووجدت المؤسسات المالية نفسها مثقلة بأعباء القروض المعدومة، وتدهورت أسواق الأوراق المالية. وفي النهاية، أدى فقد ثقة الدائنين في النظام المالي وفي قدرة البلدان على سداد الديون إلى مفاقمة الأزمة، التي انتشرت إلى عدد من البلدان.

١٢ - وتعرضت عملات هذه البلدان إلى ضغوط كبيرة، ولم تعد هناك وسيلة للدفاع عن روابطها شبه المحددة بدولار الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف، وجرى تعويمها خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧، ابتداء بباهت تايلند في تموز/يوليه. ومنذ ذلك الوقت، هبطت قيمة العملات على نحو سريع، مما اضطر بعض البلدان إلى التفاوض بشأن عقد صفقات بمساعدة مالية من صندوق النقد الدولي. وتتوقف احتمالات النمو خلال الفترة القادمة الممتدة من سنتين إلى ثلاث سنوات على طول الأزمة الحالية، بشكل حاسم. وقد خُفضت التنبؤات المتعلقة بالنمو، فيما يتصل بجميع الاقتصادات، خلال هذه الفترة القادمة الممتدة من سنتين إلى ثلاث سنوات، على الأقل. ومن بين البلدان الثلاثة التي تأثرت إلى أقصى حد بهذه الأزمة، يلاحظ أن تايلند تتوقع نموا مقداره -٣ في المائة في عام ١٩٩٨، بعد تحقيق نمو يبلغ -٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي إندونيسيا وجمهورية كوريا، يتوقع لمعدلات النمو أن تصل إلى نصف معدلات عام ١٩٩٧، كانت تقل بالفعل عن معدلات عام ١٩٩٦ بمقدار ما يتراوح بين نقطتين مئويتين وثلاث نقاط مئوية.

١٣ - وكانت أقل الاقتصادات تأثرا بالاضطراب المالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اقتصادات الصين وهون كونغ الصينية ومقاطعة تايوان الصينية، رغم أن الاقتصادين الأخيرين قد اجتازا فترات تتسم بالاضطرابات من حين لآخر، إلى جانب اضطرار مقاطعة تايوان الصينية إلى خفض قيمة عملتها بنسبة ١٥ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وظل يوان رينمينبي الصيني ودولار هونغ كونغ مستقرين طوال هذه الفترة. وكان أشد الاقتصادات تأثرا إلى حد كبير، في منطقة شرقي آسيا، اقتصاد جمهورية كوريا، حيث اضطر هذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى مطالبة صندوق النقد الدولي بالمساعدة في مواجهة الضغوط المطردة التزايد التي اكتنفت العملة والقطاع المالي وسوق الأوراق المالية. ومن منطلق الاستجابة إلى ذلك، قام الصندوق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بتنظيم أكبر عملية على الإطلاق من عمليات الإنقاذ المالي، وبلغت هذه العملية ٥٧ بليون دولار، منها ٢١ بليون دولار مقدمة كائتمانات متاحة من الصندوق نفسه مع توفير الباقي من سائر المانحين.

١٤ - وفيما يتعلق بالصين، تمثل الشاغل الأساسي، قبل اضطراب الأسواق المالية، في أن هناك حاجة إلى تضخم معقول دون الإفراط في تقييد زخم النمو، مما يعني تحقيق "هبوط مريح" للاقتصاد بعد فترة نمو من رقمين استمرت أكثر من ثلاث سنوات. وقد تحقق هذا في عام ١٩٩٦، حيث اعتدل التضخم إلى حد كبير، وحيث لم يتباطأ النمو إلا على نحو طفيف. وبدأت مشاكل الإفراط في النشاط تؤثر على اقتصادات البلدان الأخرى بشرقي آسيا أيضا في عام ١٩٩٥. وقد أدى التباطؤ في نمو الصادرات، إلى جانب الأخذ بالتقيد النقدي، إلى خفض التضخم، حيث ظلت معدلات النمو دون تأثر تقريبا. وفي جمهورية كوريا، أبرز التباطؤ، مع هذا مواطن الضعف المستشرية في قطاع الشركات، وما صاحبها من انجرامية النظام المالي.

١٥ - ومن بين الاقتصادات المتقدمة النمو الثلاثة بالمنطقة، ظل الأداء الاقتصادي لاستراليا قويا، حيث يتوقع لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أن تتجاوز ٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وجرى تخفيض عجزي الميزانية وميزان المدفوعات، كما أن معدل التضخم كان منخفضا. وتم تكييف السياسات الحكومية في عدد من الاتجاهات من أجل تصويب بعض نقاط الضعف التي اعترت الاقتصاد، كما يتبين من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حد ما في عام ١٩٩٧. ومن ناحية أخرى، عاد اقتصادا اليابان ونيوزيلندا إلى حالة اتسمت بهبوط النمو أو بالركود في عام ١٩٩٧. ففي اليابان، أصيب الاقتصاد بالركود تقريبا في عام ١٩٩٧، بعد انتعاش من إنكماش طويل الأجل، حيث تحقق نمو مقداره ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وكذلك تباطأ اقتصـــاد نيوزيلنـــدا ووصل إلى معدل نمو يبلغ ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧، بعد تحقيقه لمستوى يعادل ٢ في المائة بالسنتين الماضيتين. وكان انحدار الطلب بكلا البلدين بمثابة السبب المشترك للتباطؤ، ولكن الاقتصاد الياباني قد أصيب أيضا بمشاكل أكثر عمقا في بعض ملامحه الهيكلية، إلى جانب وجود صعوبات مستمرة في القطاع المالي.

١٦ - وترد في الجدول المتعلق باقتصادات بلدان مختارة في المنطقة البيانات المتوفرة بشأن المعدلات المنتظرة/المخططة/المتوقعة للنمو الاقتصادي والتضخم، فيما يتصل بالسنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، إلى جانب المعدلات الفعلية التقديرية لعام ١٩٩٦.

معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في اقتصادات بلدان مختارة بمنطقة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٦-٢٠٠٠

(نسبة مئوية)

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					التضخم[أ]				
	١٩٩٦	١٩٩٧[ب]	١٩٩٨[ج]	١٩٩٩[ج]	٢٠٠٠[ج]	١٩٩٦	١٩٩٧[ب]	١٩٩٨[ج]	١٩٩٩[ج]	٢٠٠٠[ج]
اقتصادات البلدان النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[د]	٧,٢	٦,٢	٤,٣	٥,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٨,٨	٧,٦	٦,٧
جنوب وجنوب غرب آسيا[هـ]	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٥	٦,٧	١٣,٠	١١,٤	٩,٢	٨,٧	٦,٧
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٥,٢	٥,٧	٢,٦	٣,٠	٣,١	٢٣,٢	١٨,٥	٢٠,٠	٢٥,٠	..
باكستان	٤,٦	٣,١	٦,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٨	١١,٨	٩,٠	٨,٠	٧,٠
بنغلاديش	٥,٣	٥,٧	٥,٦	٥,٨	٦,٠	٤,٠	٣,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٠
بوتان	٦,٤	٥,٧	٥,٣	٧,٣	٨,١	٩,٠	٨,٠	٧,٨	٧,٦	٧,٤
تركيا	٧,٠	٦,٣	٥,١	٤,١	٥,٨	٧٥,٩	٨٠,٦	٥٩,٤	٥٣,٠	٤٣,٧
سري لانكا	٣,٨	٦,٢	٦,٥	٧,٠	٧,٥	١٥,٩	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٨,٠
نيبال	٦,١	٤,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,١	٨,٠	..	..	..
الهند	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٢	١٠,٠	٨,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٠
جنوب شرق آسيا	٧,٢	٤,٢	١,٠	٤,١	٥,١	٦,٠	٨,٤	١٢,٦	١٠,٥	٩,١
إندونيسيا	٨,٠	٤,٧	١,٥-	٣,٥	٤,٠	٦,٥	١١,١	٢٢,٥	٢١,٥	٢٢,٠
تايلند	٦,٧	٠,٤-	٣,٠-	١,٨	٣,٤	٥,٩	٧,٤	١١,٦	٦,٠	٥,٠
سنغافورة	٧,٠	٧,٠	٤,٥	٦,٣	٧,٠	١,٣	١,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٥
الفلبين	٥,٥	٥,٢	٤,٠	٥,٥	٦,٩	٨,٤	٧,٢	٨,٤	٧,٣	٧,٠
فييت نام	٩,٣	٩,٠	٨,٧	٨,٨	٩,٠	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٧,٠	٧,٠
ماليزيا	٨,٦	٨,٠	٤,٥	٤,٨	٧,٠	٣,٥	٢,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٠
ميانمار	٥,٨	٥,٠	٦,٥	٦,٦	..	١٦,٣	٢٩,٤	٢٥,٧	٢٤,٠	..
شرق وشمال شرق آسيا	٨,١	٧,٣	٥,١	٦,٨	٧,٥	٥,٦	٥,٢	٧,٩	٦,٧	٦,٥
جمهورية كوريا	٧,١	٥,٩	٢,٠	٥,٢	٦,٢	٤,٩	٤,٥	٩,٠	٥,٣	٤,٨
الصين	٩,٧	٨,٩	٨,٠	٨,٧	٩,٤	٦,١	٥,٥	٧,٨	٨,٥	٨,٥
مقاطعة تايوان الصينية	٥,٧	٦,٤	٥,٥	٥,٨	٦,٧	٣,١	٢,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٢
هونغ كونغ، الصين	٤,٩	٥,٤	٤,٠	٤,٤	٤,٤	٦,٠	٦,١	٤,٦	٤,٢	٤,١

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					التضخم[أ]				
	١٩٩٦	١٩٩٧(ب)	١٩٩٨(ج)	١٩٩٩(ج)	٢٠٠٠(ج)	١٩٩٦	١٩٩٧(ب)	١٩٩٨(ج)	١٩٩٩(ج)	٢٠٠٠(ج)
اقتصـــادات بلدان جزر المحيط الهادئ	٢,٢	٠,٥	٣,٨	٢,٠	٣,٢	٨,٧	٥,٦	٤,٣	٤,٣	..
بابوا غينيا الجديدة	١,٩	٠,٣	٣,٨	٠,٩	..	١١,٦	٧,٠	٥,٠	٥,٠	..
جزر كوك	٢,٥-	٠,٥	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٠,٦-	٢,٠-	..	..	..
فيجي	٣,١	١,٠	٣,٨	٤,٠	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
اقتصادات البلدان المتقدمة النمو بمنطقـــة اللجنـــة الاقتصادية والاجتماعيـــة لآسيا والمحيـــط الهادئ	٣,٦	١,٠	١,٣	١,٦	١,٩	٠,٤	١,٣	١,٣	٠,٧	٠,٨
استراليا	٣,٦	٣,١	٣,٦	٣,٥	٢,٦	٢,٦	٠,٦	٣,١	٢,٨	٣,٤
نيوزيلندا	٢,١	١,٥	٣,٥	٢,٦	٢,١	٢,٣	١,٧	١,١	١,٥	١,٠
اليابان	٣,٦	٠,٨	١,١	١,٥	١,٩	٠,٢	١,٣	١,٢	٠,٦	٠,٦

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على أساس: صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية، المجلد الأول، رقم ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، وآفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ومصرف التنمية الآسيوي، Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 1997 (Oxford University Press, 1997)، والأمم المتحدة Project LINK World Outlook, 5 November 1997 والاقتصاد العالمي في بداية عام ١٩٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)؛ و The Economist Intelligence Unit، تقرير قطري: ميانمار (بورما)، الربع الأخير ١٩٩٧، وتقرير قطري: إيران، الربع الأخير، ١٩٩٧؛ ومصادر وطنية.

(أ) يشير إلى تغييرات في الرقم القياسي للسعر الاستهلاكي.

(ب) تقديرات.

(ج) أرقام متوقعة.

(د) بناء على بيانات تتعلق بـ ٢٢ من اقتصادات البلدان النامية، تمثل ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى)؛ واستخدم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوقية بدولارات الولايات المتحدة كأوزان لحساب معدلات النمو الإقليمية ودون الإقليمية.

(هـ) تتصل التقديرات والتوقعات المتعلقة بالبلدان بالسنوات المالية، على النحو التالي: السنة المالية ١٩٩٧=١٩٩٨/١٩٩٧ للهند، والسنة المالية ١٩٩٦=١٩٩٧/١٩٩٦ لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

باء - الإنصاف

١٧ - يعتبر الإنصاف عادة من أهم الأهداف الإنمائية لدى البلدان النامية. وبالتالي، فقد اضطلع بتقييم للمنجزات في المنطقة فيما يتصل بالإنصاف في هذه الدراسة، حيث قيس هدف الإنصاف من حيث تقليل الفقر المطلق وحالات الإجحاف. واستخدمت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر كمقياس للفقر المطلق. واستخدم مقياسان لقياس حالات الإجحاف: معامل جيني، ونسبة الإيرادات/النفقات لدى أغنى ٢٠ في المائة إلى نسبتها لدى أفقر ٢٠ في المائة.

١٨ - وقد تقلصت حالات الفقر بكافة بلدان المنطقة خلال الفترة الممتدة من العقدين الماضيين إلى العقود الثلاثة الماضية، ولكن معدل هذا التقلص قد تباطأ ببعض البلدان في السنوات الأخيرة. ويعني هذا التباطؤ، إلى جانب نمو السكان، أنه لم يحدث أي تغير في إجمالي عدد الفقراء بالعديد من البلدان. وتختلط الصورة فيما يتصل بالتقليل من حالات الإجحاف: فبعض البلدان قد تحسنت، وكان هناك تدهور بعدد ضئيل من البلدان؛ وفي بلدان أخرى لم يكن هناك اتجاه زمني فيما يبدو. وعلاوة على ذلك، فقد حدثت انقلابات للأحوال في مختلف الأوقات حتى في بعض البلدان التي تحققت فيها تحسنات كبيرة بمرور الوقت. ومن ثم، فلا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الاهتمام بموضوع الإنصاف في كافة البلدان.

ثانيا - قضايا السياسة العامة

ألف - السياسات المتصلة بالنمو والاستقرار

١٩ - ما فتئت غالبية البلدان النامية بالمنطقة تتبع سياسات وتدابير للاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية لاقتصاداتها. وما برح المبدأ الأساسي للإصلاحات متمثلا في تحرير الاقتصاد من خلال إلغاء أو تقليل تدابير المراقبة المتعلقة بالأنشطة التجارية والاستثمارية والاقتصادية عموما، من أجل فتح أبواب هذه الأنشطة لمشاركة القطاع الخاص، محليا كان أم أجنبيا. وقد تحررت الأنظمة التجارية عن طريق الإزالة التقريبية أو التقليل الجذري لكافة الرقابات التنظيمية التي تكتنفها، وأيضا عن طريق تخفيض تعريفات الاستيراد بشكل ملموس. وتعرض القطاع المالي لتحرر مماثل، بهدف تمكين القطاع الخاص من توفير خدمات مالية على نطاق واسع، من خلال قيود الدخول إلى القطاع على نحو ملحوظ والسماح للمؤسسات المالية بمزيد من الحرية في تحديد أسعار الفوائد ومخصصات الائتمانات باستخدام معايير السوق.

٢٠ - وبعض البلدان، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، قد أمضت أكثر من غيرها في تحرير اقتصاداتها، وتمتعت بمستويات بالغة الارتفاع من النمو الاقتصادي والتوسع التجاري خلال فترة عقد أو أكثر. وفيما يتصل بالعمليات المالية الخارجية، لم تكتف هذه البلدان بتحرير المدفوعات المتعلقة بالحسابات الجارية تحريرا كاملا، بل أنها قد قامت أيضا بإلغاء الرقابة المفروضة على عمليات الحسابات

الرأسمالية أو بتخفيفها إلى حد كبير. ولم تعد هناك تقريبا أي رقابة على عمليات القطع الأجنبي. والبلدان الأخرى، التي بدأت أو عجلت عملية الإصلاح في وقت متأخر، لم تصل بعد إلى هذا المدى في تحرير أنظمتها التجارية أو عملياتها المالية الخارجية. ومن ثم، فإنه على الرغم من التحرير الكامل لعمليات الحسابات الجارية بالكثير من البلدان، بما فيها بلدان جنوب آسيا، فإنه يتعين أيضا على هذه البلدان أن تفتح عمليات حساباتها الرأسمالية تماما وأن تواصل التقدم لتحرير نظمها التجارية. ومع هذا، فقد التزمت كافة البلدان بالاضطلاع بمزيد من الإصلاح والتحرير، لا باعتبار ذلك خطوات طوعية يمكن الرجوع فيها وفق مشيئة البلد، بل باعتبار ذلك ارتباطا ملزما في إطار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة. وفي سياق الأزمة المالية الراهنة التي تؤثر على اقتصادات المنطقة، قد تجد بلدان عديدة أن ثمة مزيدا من الصعوبة في المضي في برنامجها الإصلاحي، أو قد تختار هذه البلدان على الأقل أن تمضي على نحو حذر.

٢١ - وقد أدت الأزمة في المنطقة إلى تسليط الضوء على مجالين حيويين: إنشاء نظام مناسب لأسعار الصرف، وضرورة التغلب على مواطن ضعف القطاع المالي المحلي. وهاتان القضيتان جديرتان بالمعالجة على نحو مناسب.

٢٢ - ومنذ السبعينات كان هناك تحول تدريجي، وإن كان كبيرا، نحو زيادة مرونة ترتيبات أسعار الصرف بكافة الاقتصادات تقريبا. وفي بعض الحالات، اختارت البلدان ترتيبات تسمح بكثرة التعديلات، مثل نطاقات أسعار الصرف، والتعويمات الخاضعة للتنظيم، بل وأسعار الصرف المعوَّمة بدون قيود. وفي حالات أخرى، اختارت البلدان استقرار سعر الصرف وذلك بربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة.

٢٣ - وثمة إمكانية لحدوث قلاقل من جراء التدفقات المالية والرأسمالية الحرة، مما يلزم البلدان بأن تبقي على استقرار اقتصادي كلي داخلي وكذلك على استقرار موازين المدفوعات على الصعيد الداخلي. ومن الواضح أنه لا يوجد تأييد للعجوزات المحلية الكبيرة، وقد أصبح ضمان التوازن المالي أمرا هاما. والعبء المتصل بكفالة توازن اقتصادي كلي على الصعيد المحلي يرجع بشكل مطرد، إلى السياسة المالية، فالانفتاح الخارجي يفرض قيودا على السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار المحلي، إلى جانب حدوث آثار غير مقصودة بشأن القطاع الخارجي وسعر الصرف. ومن الواجب على الحكومات إذن أن تكفل توافق السياسات وأن تتجنب أي تعارض حاد بين الأهداف، من قبيل القيام في وقت واحد بالسعي لسعر صرف مستقر وانفتاح مالي واستقلال نقدي، مما يسمى "الثالوث المستحيل".

٢٤ - وهذا يتضمن أنه، في الاقتصادات المفتوحة ماليا، يلاحظ أن الحكومات تواجه اختيارا صعبا بين استقرار سعر الصرف مع وجود تكافؤ ثابت أو في حدود نطاق ضيق نسبيا من المرونة، وبين اتباع سياسة نقدية للاستقرار المحلي بصرف النظر عن العواقب المتصلة بسعر الصرف المعوم بدون قيود، وعلى حكومات المنطقة أن تختار أفضل مزيج من السياسات بشأن سعر الصرف. والصعوبات الراهنة التي قابلتها بعض بلدان المنطقة قد تكون راجعة جزئيا إلى محاولات إبقاء سعر الصرف مستقرا في مواجهة تغييرات تحدث في كلا البيئتين الداخلية والخارجية.

٢٥ - وينبغي التشديد على أن استدامة عجز حسابي جار لا تتوقف على مجرد حجم هذا العجز، بل تتوقف أيضا على أسلوب التمويل. وكلما ازداد اللجوء إلى الأموال القصيرة الأجل، فإنه يتزايد احتمال انعكاس الاتجاه إذا فقد مشغلو السوق الثقة بسبب عدم الارتياح لأي جانب بعينه من جوانب السياسة، أو بسبب الانشغال بشأن قدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد.

٢٦ - وقد كشفت الأزمة عن نقاط ضعف بالغة الخطورة في القطاعات المالية للاقتصادات المتأثرة. وهذا لم يشمل مجرد عمليات الكيانات المالية، بل شمل أيضا النظم التنظيمية والإشرافية التي تكتنفها. فمن ناحية أولى، يبدو أن الكيانات الوسيطة لم تكن تدرك المخاطر الكامنة وراء كثير من قرارات الاستثمار والإقراض التي اتخذتها، أو لم تكن قادرة على قياسها بشكل صحيح، ومن ناحية أخرى، لم تكن لديها القدرة الرأسمالية على استيعاب الخسائر اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الهيئات الإشرافية والتنظيمية ما فتئت متراخية في الاضطلاع باختصاصاتها على نحو فعال، سواء فيما يتصل بتنظيم المصارف أو فيما يتصل بالإشراف على سوق الأوراق المالية، فضلا عن قيامها بصفة خاصة بإتاحة تفشي عدم الشفافية.

٢٧ - ومن الآثار المتعلقة بالسياسة، أنه يتعين على البلدان أن تتبع عملية التحرير المالي تدريجيا. وبالإضافة إلى المبادئ الأساسية الاقتصادية، توجد أهمية حيوية لتوفر قطاع مالي صلب سليم قبل تحرير الحسابات الرأسمالية. ومن الواجب على حكومات المنطقة أن تضع إطارا تنظيميا صحيحا، وأن تنفذ هذا الإطار على نحو أكثر فعالية. ومن المهم أيضا أن توضع شروط سليمة للمحاسبة والإفصاح. وبصفة خاصة، ينبغي أن يكون هناك تحديد وتطبيق فيما يتصل بالقواعد المحاسبية الخاصة بالقروض غير العاملة إلى جانب الأحكام المناسبة لتغطيتها، وحدود الإقراض القانونية المتعلقة بإقراض المطلعين، وتوحيد التقارير المالية للشركات المالية والشركات ذات الصلة في حالة حيازة عدة كيانات على نطاق واسع أو تشابك الملكيات فيما بين هذه الشركات، ونظم الإبلاغ عن الديون الأجنبية القصيرة الأجل. وفي حالة عدم القيام بذلك، قد يضطلع بتقييم أو تحليل أي مشروع أو شركة بناء على معلومات مالية محدودة، مما يعني أن هذا التقييم أو ذلك التحليل يتسم بالانحياز أو يفتقر إلى أي معنى بالمرة؛ وتتوقف أي قرارات تتعلق بالتمويل، إلى حد كبير، في الواقع، على "ثقة" المستثمر، التي قد تكون بالغة التأرجح والتقلب.

٢٨ - وعلى الحكومات دور حرج يتمثل في تشكيل هيئات إشرافية وتنظيمية سليمة. وينبغي للحكومات أن تنظر في مدى سلامة إنشاء إطار إشرافي متكامل للقطاع المالي ككل. وهناك اتجاه مطرد على الصعيد العالمي نحو وضع إطار متكامل من هذا القبيل، والحالات الأخيرة في هذا الصدد قائمة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان وجمهورية كوريا (وإلى حد ما) الهند. والفكرة الأساسية من وراء هذا هي ما يلاحظ من أن ثمة كثيرا من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وهيئات الأوراق المالية والتأمينات تضطلع بمجموعة متنوعة من العمليات المالية في مختلف أسواق المال، سواء بأسلوب مباشر أم غير مباشر. وفي ظل الإطار الإشرافي القائم الآن، تقوم كل هيئة مستقلة بالإشراف على نوع واحد من المؤسسات المالية. وتجنح الهيئة أو الهيئات الإشرافية أيضا إلى عدم التهيؤ لرصد الأنشطة المالية للمؤسسات والمخاطر الكامنة، ومن ثم، فهي عاجزة عن تنفيذ معايير مرشدة.

٢٩ - وهناك قضية ذات صلة، وهي دور المصرف المركزي في الإشراف المالي. وقد تنظر الحكومات في ترك الاختصاصات الإشرافية في يد هيئة مستقلة منفصلة، وترك المصرف المركزي يقوم بمفرده بتناول السياسة المتعلقة بالنقد وأسعار الصرف.

٣٠ - وقد أسهم افتقار الأسواق المالية بالمنطقة إلى العمق واتساع النطاق في الاضطراب السوقي الأخير. وقد يؤدي التكامل السوقي المالي الإقليمي إلى تغيير هذا الوضع المتقلب، أو على الأقل إلى التخفيف منه، وذلك بفضل تزايد اقتصادات الإنتاج الكبير التي تشارك في توفير خدمات مالية، حتى يمكن تقديم مجموعة أوسع نطاقا من الخدمات الأكثر كفاءة لمزيد من المشاركين في سوق ذات أبعاد إقليمية. وقد شرعت حكومات في المنطقة في خطة من هذا القبيل تتضمن بعضا من التجارة في عقود السلع الآجلة، مما يمثل أساسا سوقا مالية ثانوية. وقد تنظر الحكومات في توسيع أو تكرار هذه الخطة لتشمل أسواقا مالية أخرى، مثل أسواق الأسهم والسندات والأوراق المالية المشتقة والعملات.

٣١ - وعملية العولمة، التي تميزت بالاضطرابات وبإحداث تعويقات عارضة بالأسواق المالية، تدفع قضية استقرار السوق إلى مكانة الصدارة. ورغم أن أنشطة المضاربات قد تفيد في تقديم الاختلالات القائمة بين الأسواق الوطنية والإقليمية، مما يشجع بالتالي على تحقيق كفاءة شاملة على المدى الطويل، فإن ثمة قلقا بشأن ما إذا كانت التكاليف القصيرة الأجل قد تتجاوز فوائدها الطويلة الأجل. وينبغي التحقق من دور وسائل المضاربات، من قبيل صناديق الحماية، إلى جانب كيفية وضع إطار أفضل للمراقبة والإشراف الدوليين لمنع حدوث معوقات لا داعي لها.

٣٢ - وثمة خيار آخر من خيارات السياسة العامة يتمثل في إبطاء العواقب الضارة للمضاربة عن طريق الضرائب، مما يعني "وضع معوقات أمام عجلات الأسواق المالية الدولية". وقد تنظر الحكومات في فرض ضرائب على الشركات المحلية التي تشارك في التجارة في العملات، ولا سيما في سوق الصفقات الفورية. وتقترح ضريبة "توبن" (Tobin Tax) فرض ضريبة صغيرة موحدة على نحو شامل على الصفقات الفورية المتعلقة بأسعار الصرف، من أجل ردع تدفقات المضاربات، وأيضا من أجل إتاحة مزيد من الاستقلال للسياسة النقدية الوطنية. وحتى الآن، تعذر التوصل إلى اتفاق دولي في هذا الأمر، ولا تزال فكرة الضرائب فكرة أكاديمية.

٣٣ - وفي أعقاب الأزمات المالية الأخيرة، كان ثمة شعور على نحو أكثر إلحاحا بضرورة زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي. وحتى الآن، لم يحرز تقدم يذكر بشأن صندوق آسيا، وإن كان يستحق دراسة جادة. ومن الواجب أيضا أن يوسع نطاق التعاون الإقليمي من أجل معالجة قضايا ومشاكل تنظيم القطاع المالي، ووضع معايير مرشدة عامة للصناعة وتحديد نظام للإنذار المبكر فيما يتعلق بظهور أصول مصرفية كبيرة غير عاملة أو مخاطر أخرى بالقطاع المالي. وقد تستكشف حكومات المنطقة أيضا إمكانية وضع خطة دولية خاصة للتأمين ضد تخلف المدينين عن الدفع من أجل تناول المطالبات المالية العابرة للحدود (وينبغي أن

يراعى أن هناك خطة الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات تحت إشراف البنك الدولي فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه تؤمن من يقومون بالاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر السياسية).

٣٤ - وقد تفاقم اضطراب الأسواق المالية من جراء الانطباعات المتصلة بوجود مواطن ضعف في القطاعات المالية ببعض البلدان، وكذلك من جراء عدم توفر معلومات موثوقة ذات صلة بشأن عملياتها. وقد ظهرت هذه الحالة بسبب تباين معايير التنظيم ونقص المعلومات المتعلقة بالأصول المصرفية غير العاملة واختلاف معايير المحاسبة بالشركات، مما هو سائد بشتى الاقتصادات. ويبدو، بالتالي، أن الترتيبات التي من شأنها أن تولد وتنقل مزيدا من المعلومات الدقيقة والشفافة والموقوته، فيما يتصل بتراكم مخاطر مالية كبيرة داخل ولاية بعينها، ستكون بالغة النفع للسلطات في ولاية أخرى.

٣٥ - ويرجع قدر كبير من الأزمة الحالية في المنطقة إلى التشكك بشأن قدرة بعض الاقتصادات على خدمة ديونها الأجنبية، ولا سيما القصيرة الأجل منها. وقد ظهرت هذه الشكوك لأن مشغلي الأسواق كانوا غافلين فيما يبدو عن المدى الحقيقي لمديونية البلدان المتأثرة، وهذا يرجع أساسا إلى أن الديون القصيرة الأجل لم تكن تدرج حتى اليوم في بيانات الديون الرسمية. ومن المتعين على كافة الاقتصادات أن تضطلع بتحسينات كبيرة في هذا المجال من خلال توفير معلومات شاملة وحسنة التوقيت لمجابهة الآثار الضارة المترتبة على الشائعات والمضاربات. وبوسع الحكومات أن تناقش وسائل تنفيذها، من قبيل وضع تعريفات ومتطلبات إبلاغ موحدة على أساس جماعي.

باء - السياسات المتعلقة بتشجيع النمو مع توفير الإنصاف

١ - تطوير الموارد البشرية

٣٦ - أحرزت المنطقة تقدما كبيرا في مجال تنمية الموارد البشرية، ولا سيما فيما يتصل بمؤشرات الصحة والتعليم. ومع هذا، فإن ثمة تباينا كبيرا فيما بين البلدان وبداخلها. والتوفير أو الدعم الحكومي لخدمات التعليم والصحة أمر هام بالنسبة للفقراء، الذين لا يستطيعون سداد الأثمان التي يفرضها مقدمو هذه الخدمات من القطاع الخاص. وستنشأ حاجة إلى موارد إضافية من أجل التغطية الموسعة، فضلا عن التحسينات النوعية. وبغية مواجهة تكاليف الاستثمار اللازم في الموارد البشرية، سوف يتعين القيام بتحسين الكفاءات العامة، وإعادة دراسة الأولويات فيما بين القطاعات وبداخلها، واستكشاف الخيارات المتعلقة باسترداد التكاليف، وتحقيق المزيد من مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في ميدان توفير الخدمات المتصلة بتنمية الموارد البشرية.

٢ - التنمية الزراعية

٣٧ - بوسع التنمية الزراعية أن تضطلع بدور هام في تشجيع التنمية وإعمال الإنصاف بكثير من بلدان المنطقة. وتتعلق الإجراءات الخاصة بالسياسة العامة والتي تلزم لتنمية هذا القطاع، من بين جملة أمور، بالتكنولوجيا وتسعير المدخلات والمخرجات والهياكل الأساسية الريفية والعلاقات المتصلة بالأرض. وتتلقى القضية الأخيرة عادة اهتماما غير كاف من راسمي السياسات. وفي ضوء تشكل غالبية الفقراء ممن لا يملكون أي أرض ومن الأسر الزراعية ذات الحيازات الصغيرة، فإنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مزيد من الوصول للأراضي بالنسبة للفقراء من خلال عمليات إصلاح الأراضي التي تتجه نحو تمليكها أو إعادة توزيعها.

٣ - الاستقرار الاقتصادي الكلي

٣٨ - يؤثر التضخم على النمو بشكل ضار من جراء الآثار المثبطة التي تصيب الوفورات والاستثمارات الإنتاجية. وهو يفاقم من حالات الإجحاف حيث يسبب هبوطا في الدخل الحقيقي للفقراء، مما يخفض بالتالي من قدرتهم على الاستفادة من خدمات التغذية والصحة والتعليم. ومن ثم، فإنه ينبغي متابعة تحقيق استقرار اقتصادي كلي بهدف تشجيع النمو والإنصاف.

٤ - العوامل الديمغرافية

٣٩ - ترتبط الخصوبة ذات المستوى العالي عادة بالأسر الفقيرة. وهي تؤثر تأثيرا ضارا على نمو الاقتصاد، حيث تزيد من معدلات الإعالة، مما يفضي في حالات كثيرة إلى الحد من الوفورات والاستثمارات. وينبغي للسياسات المتصلة بتنظيم الخصوبة أن تتضمن خدمات تتعلق بتنظيم الأسرة وتوسيع نطاق تعليم الإناث وتحسين الرعاية الصحية للأطفال، على أن تكون هذه الخدمات مقدمة أو مدعمة من جانب الحكومات. وثمة حاجة إلى زيادة الموارد المالية المخصصة لهذه الأغراض إلى جانب تعزيز كفاءة نظم الإنجازات ذات الصلة.

٥ - المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٤٠ - يُنظر إلى المشاريع من الحجمين الصغير والمتوسط باعتبارها تتسم بمميزات عديدة بالقياس إلى المشاريع الكبيرة، وذلك لقدرتها على توليد مزيد من العمالة، بما فيها عمالة المرأة، وانخفاض تكاليف الإنتاج بها وارتفاع استخدام الموارد المحلية فيها. وهي تعاني أيضا من مواطن ضعف عديدة لا يمكن التغلب عليها إلا في صورة تقوية الروابط بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة (عن طريق التعاقد من الباطن، على سبيل المثال)، وتيسير التحديث والتحسين التكنولوجي، وتدريب منظمي المشاريع ومديريها، وتقديم حوافز ذات حدود زمنية مع ربطها بمعايير الأداء المناسبة.

٦ - البرامج المستهدفة

٤١ - هناك حاجة إلى البرامج المستهدفة المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، ولا سيما من أجل تحسين أوضاع من لا يستطيعون الاستفادة من السياسات الأوسع نطاقا التي سبقت مناقشتها. وقد أحرزت بعض البرامج في المنطقة، من قبيل مصرف غرامين ببنغلاديش، نجاحا هائلا. وثمة حاجة كبيرة، بصفة عامة، لتحسين تصميم وتنفيذ تلك البرامج، من خلال تحسين استهداف المستفيدين، وكفالة مشاركة الفقراء في تصميم وإعمال ورصد وتقييم المشاريع، وزيادة التنسيق فيما بين البرامج المتعددة المنفذة من جانب الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٧ - تناول الأزمات القصيرة الأجل

٤٢ - قد تؤثر الأزمات المؤقتة على المجموعات ذات الدخل الأكثر انخفاضا تأثيرا خطيرا. وهي قد تتأتى بسبب عوامل طبيعية، مثل الفيضانات أو حالات الجفاف، أو صدمات خارجية، مثل الفقد المفاجئ لسوق تصديرية لسلعة ما وما ينشأ عن ذلك من إغلاق المؤسسة وفقد الوظائف، أو عمليات كبيرة من عمليات إعادة الهيكلة على الصعيد المحلي، مثل الخصخصة على نطاق واسع. ومن الضروري أن تكون الحكومات مستعدة لمجابهة حالات الطوارئ هذه، من خلال تحويل النقود وتقديم إغاثات عينية والاضطلاع ببرامج للأشغال العامة وتهيئة الدعم للعمالة الذاتية.

- - - - -